الثورة السبت 12 ذو القعدة 1433 هـ - 29سبتمبر 2012م العدد (17483)

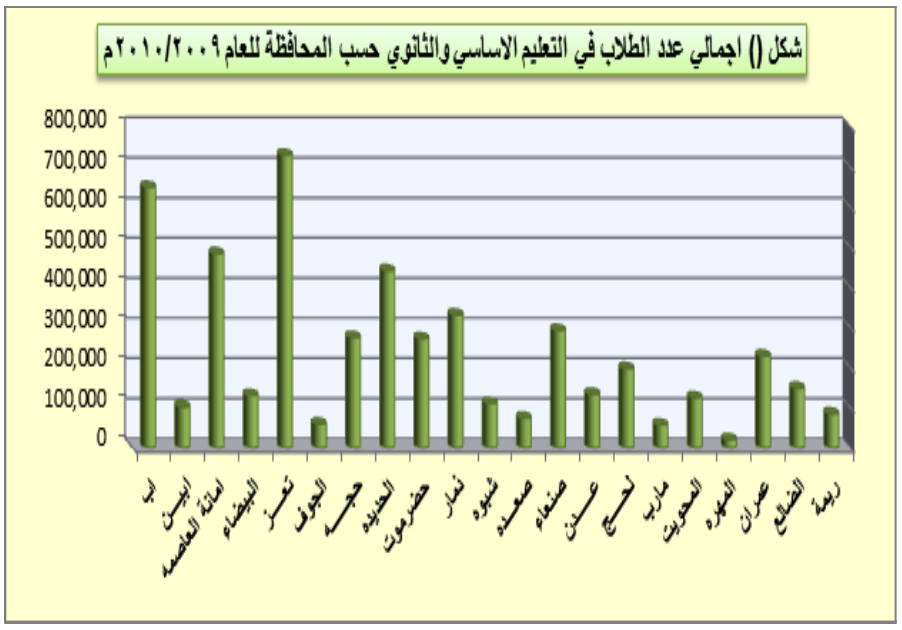

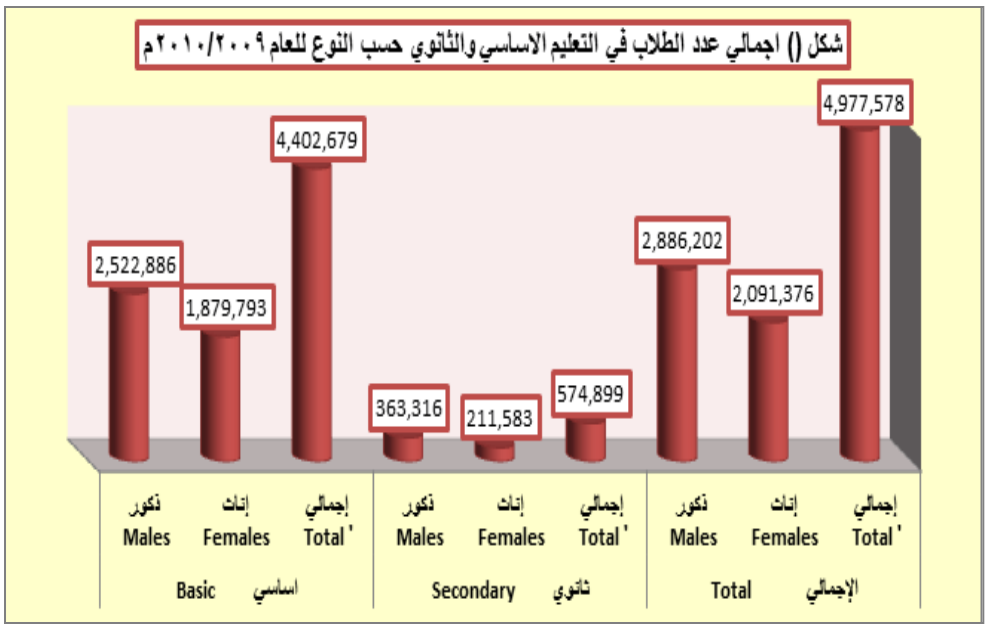

الباعة المتجولون والعمال الصغار والمسئولون خارج اهتمام الدولة

متوسط عدد الطلاب في كل غرفة دراسية في مرحلة التعليم الاساسي في امانة العاصمة حوالي ١٢٣ طالباً- طالبة

أكدت دراسة أطلقها مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ان نصف السكان في اليمن لا يحصلون على الطعام الكافي، وان معدل البطالة تتراوح بين ٥٠-٦٠٪. وهذا من شانه يثقل كاهل الأسرة ويجعلها في وضع لا تحسد عليه، مشيراً الى انه في الوقت الذي لا يستطيع رب الاسرة توفير الغذاء للابناء فهو يجد صعوبة بالغة التعقيد في توفير المستلزمات المدرسية لهم. ناهيك عن المصاريف النقدية اليومية، مما يضطر ببعض الاسر الى اخراج الابناء من المدرسة للبحث عن العمل لمساعدة رب الاسرة في توفير متطلبات العيش، وذلك يشكل تحدياً خطيراً امام الاسر والطلاب وبخاصة أعباء البلد اقتصاديا واجتماعيا.

كما حذر المركز من تزايد انتشار ظاهرة التسرب من التعليم خلال العام بسبب العوامل والظروف المادية والاقتصادية التي تمر بها معظم الاسر اليمنية، مشيراً الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد.

استطلاع/ نورالدين القعاري

مصدر دخل

صالح حمادي - شاب في مقتبل العمر- الأخ الأكبر في الأسرة يسكن مع عائلته في منطقة السنينة- أمانة العاصمة ترك المدرسة في الصف الأول الثانوي والتحق بالعمل في مصنع بلاط بعد وفاة أبيه، أكمل المرحلة الأساسية بتفوق، ومع بداية العام الدراسي ٢٠١٠م، فقدت العائلة المصدر الوحيد لدخل الأسرة، فاستاءت حالة العائلة بعد وفاة الأب وازدادت ديون الاسرة للبقالة، مالكة المنزل تهددهم بطردهم في الشارع إذا لم يتم تسديد ايجارات ثلاثة شهور ماضية.

اضطر صالح الأخ الأكبر في الأسرة إلى ترك المدرسة والعمل في مصنع البلاط ليضمن لاخوانه مالم يضمنه لنفسه في الاستمرار في المدرسة، وجد صالح صعوبات في بداية عمله لضمان الاموال اللازمة لسد حاجة العائلة، احتياجات اخوانه الاربع للالتحاق بالمدرسة أصبحت كابوساً يؤرقه، فجميعهم يحتاجون إلى الدفاتر والأقلام ، ورسوم تسجيل، وزي مدرسي، ومصاريف تنقل إلى المدرسة.

معاناة

ورغم كل ما عمله صالح من أجل استمرار إخوانه في المدرسة، باءت محاولاته بالفشل. إذ فقد العمل بعد توقف المصنع عن العمل بسبب الأحداث والصراع الذي حدث عام ٢٠١١م، اخوه حسن ترك المدرسة بسبب عدم توفر المصاريف الكافية له وهرب مع بعض أصدقائه ولم يعد، الأخوات انشغلن في المنزل والبعض منهن يساعد بعض بيوت الحي مقابل أجرة للعيش وسداد الايجار وقليل من المواد الغذائية، باستثناء أخته انتصار مصممة على مواصلة الدراسة وتذهب الى المدرسة باصطحاب حقيبتها الممزقة وبقايا دفاترها المقطعة من الاعوام الماضية.

تجنيد الأطفال

ويرى التقرير أن السبب في الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعيشه الاسر ثم اخراج الابناء من المدارس والمخاطرة بهم بدخولهم المعسكرات في سن الطفولة. وعليه انتشرت حالة تجنيد الأطفال لاستخدامهم في الحروب مقابل الراتب الذي يحصلون عليه. وانتشار ظاهرة عمالة الاطفال بشكل غير مسبوق، وذلك يشكل تحدياً خطيراً امام الاسر والاطفال وزيادة انتشار ظاهرة التسرب من التعليم، وتحمل البلد أعباء اقتصادية واجتماعية اضافية.

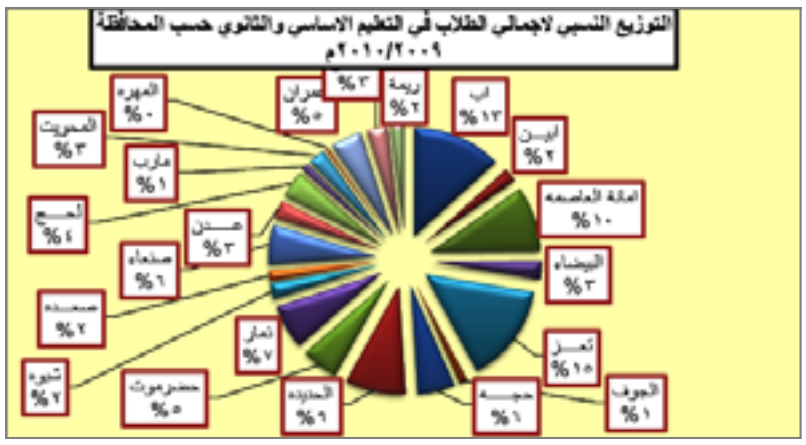

الطلاب الباعة

وقال رئيس مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرزوق عبدالودود محسن، ان هذه الظاهرة تتضح بجلاء من خلال ملاحظة الطلاب المتسربين وهم كثر "الباعة في الارصفة والشوارع والمتجولين في الجولات، وممتهنين التسول، والمحاسبين في الباصات، وباعة القات" وبعضهم يعملون في المطاعم وورش النجارة والحدادة وغيرها، في وقت لم تدخل هذه المشكلة قاموس الاهتمام من قبل الدولة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

اربعة آلاف للطالب

وناشد مرزوق المنظمات المحلية والدولية والتجار ورجال الاعمال الى تقديم المساعدات للاسر والطلاب، لكي يستطيعوا مواصلة الدراسة، وقال ان التربية أداة لاعداد جيل اليوم لعالم الغد فهي حجر الزاوية لنهضة المجتمع للسعي نحو التقدم والتطور، فالتربية تشكل عقول الأجيال وتنمي لديهم قيم العمل والخير والسلوك الاجتماعي والعدل والديمقراطية والحرية وجميع القيم الفاضلة التي تحول الكائن البشري إلى كائن اجتماعي ومواطن صالح.

وفي التقرير الصادر عن المركز يقول ان الطالب يحتاج الى حوالي ٣٠٠٠-٤٠٠٠ ريال على الاقل لتجهيزه بالمستلزمات والاحتياجات المدرسية، وان الاسر اليمنية تحتاج الى ما لا يقل عن ٢٤ مليار ريال على الاقل لتجهيز ستة مليون طالب وطالبة بالمستلزمات الدراسية وكشف التقرير أن أغلب المدارس الحكومية تعاني من الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية ويبلغ متوسط عدد الطلاب في كل غرفة دراسية في مرحلة التعليم الاساسي في امانة العاصمة حوالي ١٢٣ طالباً/ طالبة، وفي تعز حوالي ١٠٣ طلاب طالبة، وفي عدن حوالي ٩٣ طالباً / طالبة، بينما في شبوة وابين ومأرب والمهرة حوالي ٣٤-٣٧ طالب/ طالبة.

٢٤ مليار لتوفير مستلزما ت ستة ملايين طالب

واوضح التقرير ان اجمالي عدد الطلاب في التعليم الاساسي والثانوي بلغ ٤,٩٧ مليون، مثل الذكور ٥٨٪، والاناث ٤٢٪. وبلغ عدد طلاب المرحلة الثانوية ٥٧٥ الف طالب/ طالبة مثل الذكور ٦٣٪، والاناث ٣٧٪. وبلغ عدد طلاب المرحلة الاساسية ٤,٤ مليون طالب/ طالبة، مثل الذكور ٥٠٪، والاناث ٥٠٪ لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠م.

وبحسب المحافظة مثلت اربع محافظات هي (تعز- اب- امانة العاصمة- الحديدة) ما يقارب ٥٠٪ من اجمالي عدد الطلاب، حيث مثلت اعلى نسبة في الجمهورية محافظة تعز ١٥٪، يليها اب ١٣٪، ثم امانة العاصمة ١٠٪، والحديدة ٩٪، وجاءت ذمار، وحجة، وصنعاء، وحضرموت، ولحج، وعمران ٧٪، ٦٪، ٦٪، ٥٪، ٥٪، ٤٪، واخذت المحافظات الاخرى بين ١-٣٪.

بلغ اجمالي عدد المدرسين في التعليم الاساسي والثانوي ٢٠٢ الف، من الذكور ٧٤٪، والاناث ٢٦٪. وبلغت نسبة المدرسين الذكور في المرحلة الاساسية ٧٥٪، والاناث ٢٥٪، وبلغت نسبة المدرسين الذكور في المرحلة الثانوية ٧٧٪، والاناث ٢٣٪.

وبحسب المحافظة مثلت اعلى نسبة في الجمهورية في عدد المدرسين محافظة تعز ١٤٪، اب ١٠٪، امانة العاصمة ٩٪، والحديدة ٩٪، وذمار، وحجة، وصنعاء، وحضرموت، ولحج، وعمران ٦٪، ٥٪، ٥٪، ٦٪، ٦٪، ٤٪، واخذت المحافظات الاخرى بين ١-٣٪ .

بلغ اجمالي عدد المدارس التعليمية في المرحلتين ١٤,٧ الف مدرسة، وبلغت عدد المدارس المختلطة ١٣,٤ مدرسة، وبلغت عدد مدارس الاناث ١,١ الف مدرسة، وعدد مدارس الذكور ١,٢ مدرسة. وبلغت عدد المدارس الثانوية ٣٢٥ مدرسة، والاساسية ١١,٨ مدرسة، ومدارس التعليم الاساسي الثانوي ٣,٥ مدرسة.

مشروع التعديلات بقوانين الطفولة بأيد مزيفة من المختصين

عقوبات لمن يقحمون الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الصراعات المسلحة

الأسرة / عبد الواحد البحري

يعكف فريق من المتخصصين في صياغة القوانين والتشريعات في المجلس الأعلى للأمومة ووزارة الشئون القانونية والمهتمين بالطفولة في منظمات المجتمع المدني لإنجاز التعديلات القانونية المتعلقة بالطفولة في اليمن.

وفي تصريح لـ الأسرة أكدت الأخت أمل الجرادي - عضو الفريق القانوني الخاص بإجراء التعديلات القانونية أنه تم تشكيل فريق من الاختصاصيين في صياغة القوانين بالمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ووزارة الشئون القانونية وممثلين عن منظمات المجتمع المدني لإعداد مصفوفة مشروع التعديلات القانونية والتي تحظى بتمويل منظمة اليونيسيف والاتحاد الأوروبي.

وقالت الأخت الجرادي أن الفريق سبق وان عقد سلسلة من ورش العمل والاجتماعات التي تمخضت عن تشكيل فرق للنزول الميداني وذلك بهدف الوصول إلى بيئة تشريعات حامية لحقوق الطفل في اليمن.

وأضافت الأخت عضو فريق التعديلات بالمشروع أن الفريق الوطني بالمجلس أعتمد كل ما توصلت اليه فرق العمل من نتائج ودراسات لتضمينها في مصفوفة التعديلات القانونية التي يسعى المجلس إلى تنفيذها ,كما حرص اعضاء الفريق على إشراك ضابط الشرطة في اعداد مشروع التعديلات كون ضباط الشرطة أول من يتعامل مع الأطفال ضمن المنظومة القضائية ولاستماع إلى ملاحظاتهم وأخذ الملاحظات بعين الاعتبار خاصة فيما يتعلق بالتشريعات القانونية.

وأشارت عضو فريق التعديلات إلى التحديات التي تواجه الأطفال في اليمن والتي لخصتها فرق العمل الخاصة بإجراء التعديلات وأجمعت الفرق على حزمة من المقترحات الناجعة تمثلت بالتالي : النص على عقوبات ضد من يقومون بتجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة ,وإضافة نص تشريعي الى قانون الخدمة العسكرية يجرم استعانة القوات المسلحة بالمدنيين قوات مساندة الى جانب الجيش النظامي خاصة الأطفال دون سن الثامنة عشرة ,ومنع تسول الأطفال وتجريم استخدامهم في التسول ,ومعاقبة كل من يتاجر بأعضاء الأطفال أو يسهل تهريبهم إلى خارج البلاد ,وتعديل لائحة عمل مصلحة الأحوال والسجل المدني فيما يتعلق بإعطاء شهادة ميلاد للأطفال اللقطاء وأسماء لهم ,ورفع سن الحدث إلى الثامنة عشرة ,وفرض عقوبات على إشراك الأطفال الطوعي في النزاعات المسلحة لمن هم دون سن الثامنة عشره , وتحديد أوراق الثبوتية لمن يتم تجنيدهم طوعياً وتحديد آليات لتسريح الأطفال وتأهيلهم ,وتحدد عدد الأطفال في الفصول الدراسية ومعالجة قضايا العنف المنزلي ضد الأطفال ,وإيجاد نصوص قانونيه تتعلق بالمواصفات الفنيه بالحدائق والمتنزهات ,وتنظم دخول الأطفال نوادى الإنترنت, وايجاد نصوص قانونيه عقابية للأمين الشرعي الذى لا يوفر الأوراق الثبوتية لطالبي الزواج ,وإيجاد نصوص قانونية تتعلق بسياسيات التعليم والبيئة التعليمية وإلزام المعلم بالدوام الرسمي ,وفرض عقوبات لمن يكسبون الأطفال العادات السيئة(التدخين- القات.....الخ) ,وتضمين القوانين المتعلقة بالطفولة فى المناهج التعليمية ,ونصوص تعالج مشاكل التحفظ الوقائي ,والزامية المراقبة الإجتماعية والرعاية اللاحقة للدور والمراكز ,وإلزام المقبلين على الزواج على القيام بالفحوصات ,وأن تشمل قوانين الطفولة مواد تكفل حقوق الأطفال المعاقين ,وتشريع آليات ولوائح من شأنها تطبيق القوانين بفعالية أكبر.